مظاهر موافقة ابن الشجري لآراء نحاة الكوفة

إعداد
رجب عبدالسلام الحمصاني
(طالب دكتوراه بقسم اللغة العربية بكلية البنات جامعة عين شمس)

إشراف

أ.د/ أميرة أحمد يوسف
أ.د/ محمد رجب الوزير

لقد روى لنا التاريخ أن البصريين هم الذين وضعوا علم النحو واستنبطوا قواعده، وتعهدوه بالرعاية قرابة قرن من الزمان تقريبًا، كانت فيه الكوفة منصرفة عنه بما شغلها من رواية الأشعار والأخبار، والميل إلى التندر بالطرائف من الملح والنوادر، ثم تكاتف الفريقان على استكمال قواعده، واستحثهما التنافسُ الذي جَدَّ بينهما، حتى خرج هذا العِلمُ تام الأصول كامل العناصر[1].

وعندما رأس أبو العباس ثعلب علماءَ الكوفة وأبو العباس المبرد علماءَ البصرة, انتقل هذانِ العالمانِ للتعليم في بغداد حاضرة العِلم والحضارة آنذاك, فاشتدَّ بينهما الصراع والتنافس، وكثرت المناظرات, مما جعل الدارسين يُقْبلون عليهما, ويأخذون عنهما معًا، ثم يتخيرون من هذا وذاك ما يراه كُلٌّ واحد مناسبًا لتفكيره واتجاهه واجتهاده ؛ فأدّى ذلك إلى نشأة مدرسة نحوية جديدة، سُمِّيت بالمدرسة البغدادية، اعتمد أصحابُها على مبدأ الانتخاب والاختيار من آراء مدرستي البصرة والكوفة معًا، والاجتهاد في استنباط آراء جديدة[2].

ولقد عُدَّ ابنُ الشجري (ت542هـ) واحدًا من أشهر نحاة المدرسة البغدادية في القرن السادس الهجري[3]، فتنوعت آراؤه بين البصرية والكوفية، فتارة يميل إلى رأي نحاة البصرة فيرجحه ويأخذ به، وتارة يعتمد رأي نحاة الكوفة ويرجحه، أو يجيزه مع غيره من الآراء، وتارة يجتهد فيخرج برأي جديد، ويقف هذا البحث على طرف من ملامح موافقة ابن الشجري لآراء نحاة الكوفة، سواء بذكره الصريح لدلالات الموافقة والاستحسان أو بالسكوت الدال على الإجازة وعدم الاعتراض. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، ورَتَّب المسائل المطروحة حسب ترتيب ألفية ابن مالك، وختم بمسائل حروف المعاني مرتبة ترتيبًا ألفبائيًّا حسب اسم الحرف، وليس اسم المسألة، وذُيِّلَ البحثُ بقائمة للمراجع مرتبةً ترتيبًا ألفبائيًّا حسب عنوان الكتاب.

(1) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي: ص31.
(2) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: ص 245-247؛ ومن تاريخ النحو العربي لسعيد الأفغاني: ص93؛ والمذهب النحوي البغدادي للدكتور إبراهيم محمد نجا: ص 11-15.
(3) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: ص 277.

1- الألف المحذوفة من مصدر (أَفْعَلَ) المعتل العين

اختلف النحاة في المحذوف من مصدر صيغة (أَفْعَلَ) المعتل العين، مثل: (أقام، أخاف، أقال، ونحوها) هل المحذوف ألف المصدر أم الألف المبدلة من عين الفعل؟؛ فذهب جمهور نحاة البصرة إلى أنَّ المحذوف هو ألف المصدر، وهي الألف الثانية؛ لأنّها زائدةٌ، فهي أَوْلَى بالحذف، وعليه فوزن (إقامة) عندهم (**إفْعَلَة**)، وذهب الأخفش وجمهور نحاة الكوفة إلى أن المحذوف الألف المبدلة من عين الفعل، وهي الألف الأُولَى، وعليه فوزن (إقامة) عندهم (**إفالة**).[4]

وقد اختار ابن الشجري رأي الكوفيين في هذا الصدد؛ فقال: « عوّضوا تاءً العين المحذوفة، من مصدر أفعلت المعتلّ العين، نحو: أقمت وأجبت وأعنت وأغثت، لمّا حذفوا العين من أفعلت، وهى واو: أَقْوَمْت وأَجْوَبْت وأَعْوَنْت وأَغْوَثْت، حذفوها من مصدره، وكان أصله: إِفْعَال، إِقْوَام، وإِجْوَاب، وإِعْوَان، وإِغْوَاث، فألقوا حركة الواو على الساكن قبلها ثم قلبوها ألفًا، لتحرّكها في الأصل، وانفتح ما قبلها الآن، **فالتقى في التقدير ألفان، فحذفوا الأُولى**، فصار المصدر إلى إقام وإجاب وإعان وإغاث، فعوّضوا من المحذوف تاء التأنيث، فقالوا: إقامة وإجابة وإعانة وإغاثة»[5].

2- (لا جرم) بين الفعلية والاسمية

اختلف النحاة في تفسيرهم لقول العرب: (لا جرم)؛ فذهب سيبويه وأصحابه إلى أن (لا) نافية و(جرم) فعل ماض[6]، وذهب الفراء إلى أن (لا) نافية، و(جرم) اسم (لا)، وهي بمعنى: لا بد، ولا محالة[7]. وقال الكسائي: معناها لا ضدَّ ولا مَنْعَ، فتكونُ اسْمَ (لَا) وهي مبنيةٌ على الْفتح[8]؛ قال المرادي في صدد حديثه

(4) ينظر: المقتضب للمبرد: 105/1، 106؛ والمنصف لابن جني: 291، 292؛ والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور: 316؛ وإيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك: 189.
(5) أمالي ابن الشجري: 186/2، 187.
(6) ينظر: الكتاب لسيبويه:138/3؛ والمقتضب للمبرد:351/2، 352؛ والأصول في النحو لابن السراج:279/1.
(7) ينظر: معاني القرآن للفراء: 8/2، 9.
(8) ينظر رأي الكسائي في: البحر المحيط لابن حيان الأندلسي: 137/6.

عـن مواضـع فـتح همـزة (إن): « المشـهور بعـد لا جـرم فـتح (أن) كقولـه تعـالى: {لَا جَـرَمَ أَنَّ لَهُـمْ النّارَ}[النحل:62]، ومذهب سيبويه أن (لا) نافية، وهي رَدٌّ لما قبلها، مما يدل عليه سياق الكلام، و(جرم) فعل ماض بمعنى: حق، وأن مع صلتها في موضع رفع بالفاعلية. وقال بعضهم[9]: جرم بمعنى كسب، وفاعلها ضمير مستتر، وأن مع صلتها في موضع نصب بالمفعولية. والتقدير: كسب لهم كفرهم أن لهم النار. قال الشاعر:

نَصَبْنَا رَأْسَهُ فِي جِذْعِ نَخْلٍ بِمَا جَرَمَتْ يَدَاهُ وَمَا اعْتَدَيْنَا[10]

أي: بما كسبت. وقال الكوفيون: (لا) نافية، و(جرم) اسم (لا)، وهي بمعنى: لا بد، ولا محالة، وأن على تقدير (مِن)، أي: لا جرم من أن لهم النار. فـ(جرم) عند الكوفيين اسم»[11].

وقد تطرق ابن الشجري إلى هذه المسألة في صدد حديثه عن "لا" التبرئة، فقال مجيزًا رأي الفراء: «واختلف في قوله جلّ وعز: {لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النّارَ}[النحل:62] فقال الفراء: معناه لا بدّ ولا محالة أنّ لهم النار، وقال الزجّاج: إن "لا" ردٌّ، أي: لا، ليس الأمر كما وصفوا، جرم أن لهم النار، أي وجب، حكى ذلك عن قطرب. وقال غيرهما: إنّ (لا) زائدة، وجرم فعل ماض معناه: ثبت وحقّ، والفرّاء لا يرى زيادة "لا" في أول الكلام، فـ(جرم) على قوله اسم منصوب بـ(لا)، على التّبرئة...، وأقول: إن قوله: لا جرم إذا كان بمعنى لا بدّ ولا محالة، فإنّ حرف الجرّ مقدّر في الخبر، فالتقدير: لا بدّ من أنّ لهم النار، ولا محالة في أنّ لهم النار، كما تقول: لا بدّ من هذا، ولا محالة في هذا»[12].

3- خروج (سوى) عن الظرفية، ومجيئها اسمًا بمعنى (غير)

(9) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري: 172/1، 273.
(10) البيت من الوافر، وقد جاء بلا نسبة، انظره في: الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري: 272/1؛ والجنى الداني للمرادي: 414؛ وخزانة الأدب للبغدادي: 286/10.
(11) الجنى الداني للمرادي: 413، 414.
(12) أمالي ابن الشجري: 529/2، 530.

قال أبو البركات الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن **"سِوى"** تكون اسمًا وتكون ظرفًا. وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفًا. **أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:** الدليل على أنها تكون اسمًا بمنزلة "غير" ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض، قال الشاعر:

وَلَا يَنْطِقُ المَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا(13)

فأدخل عليها حرف الخفض... والذي يدلّ على ذلك أنه روي عن بعض العرب أنه قال: "أتاني سواؤك" فرفع؛ فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه. **وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:** إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفًا، نحو قولهم "مررت بالذي سواك" فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها بخلاف "غير"، ونحو قولهم "مررت برجل سواك" أي مررت برجل مكانك، أي: يغني غناءك ويسدُّ مسدَّكَ، وقال لبيد:

وابْذُلْ سَوَامَ المَالِ إنَّ سِوَاءَهَا دُهْمًا وجُونَا(14)

فنصب "سواءها" على الظرف، ونصب "دُهمًا" بـ(إن)، كقولك: إن عندك رجلًا...، ولو كانت مما يستعمل اسمًا لكثر ذلك في استعمالهم، وفي عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفًا»(15).

وقد ذهب ابن الشجري مذهب الكوفيين في جواز خروج (سوى) عن الظرفية، ودافع عن رأيهم وحُجَّتهم فيه؛ فقال: «وأمّا "سوى" فإنّ العرب استعملتها استثناء، وهى في ذلك منصوبة على الظرف؛ بدلالة أنّ النصب يظهر فيها إذا مدّت، فإذا قلت: أتانى القوم سواك، فكأنك قلت: أتانى القوم مكانك، وكذلك: قد أخذتُ سواك رجلًا، أي مكانك، واستدل الأخفش على أنها ظرف بوصلهم الاسم الناقص بها، في نحو: أتانى الذى سواك، والكوفيون يرون استعمالها بمعنى (غير)، وأقول: إدخال الجارّ عليها في قول الأعشى:

وَما قَصَدَت مِن أَهلِها لِسِوائِكا(16)

---

(13) البيت من الطويل، وهو للمرار بن سلامة العجلي، انظره في: الكتاب لسيبويه: 31/1، و408/1؛ والمقتضب للمبرد: 350/4؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 281/1؛ وشرح التسهيل لابن مالك:316/2.

(14) البيت من مجزوء الكامل، وهو للبيد بن ربيعة، ديوانه:138، ورواية الديوان:
(وَابْذُل سَنَامَ القِدْرِ إِنْ..... نَ سَواءَها دُهمًا وَجُونا).

(15) الإنصاف للأنباري: 239/1-242. (بتصرف).

يخرجها من الظرفيّة، وإنما استجازت العرب ذلك فيها تشبيها لها بـ(غير) من حيث استعملوها استثناء، وعلى تشبيهها بغير قال أبو الطيب:

أَرضٌ لَها شَرَفٌ سِواها مِثْلُها لَو كانَ مِثلُكَ في سِواها يُوجَدُ[17]

رفع "سوى" الأُولى بالابتداء، وخفض الثانية بـ(في)، فأخرجهما من الظرفيّة، فمن خطّأه فقد خطّأ الأعشى في قوله: "لسوائكا"، ومن خطّأ الأعشى في لغته التى جبل عليها، وشعره يستشهد به في كتاب الله تعالى، فقد شهد على نفسه بأنه مدخول العقل، ضارب في غمرة الجهل»[18].

4- تقدير العائد المحذوف من جملة الصفة

اختلف النحويون في تقدير المحذوف في نحو قوله تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا}[البقرة:48]، هل حذف الجار والمجرور معًا، أم حذف الجار وحده، فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبًا؛ فقال البصريون: التقدير (واتقوا يومًا لا تجزى فِيهِ نفس عن نفس شيئًا) حذف الجار والمجرور(فيه) كما قال:

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وعَامِرًا قَلِيلًا سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُه[19]

أي شهدنا فيه. وقال الكسائي: هذا خطأ لا يجوز (فيه)، والتقدير (واتقوا يومًا لا تجزيه نفس)، ثم حذف الضمير المنصوب، وإنما يجوز حذف الهاء لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها، قال: لا يجوز: "هذا رجل قصدت"، ولا: "رأيت رجلًا أرغب"، وأنت تريد قصدت إليه وأرغب فيه. قال: ولو جاز ذلك لجاز (الذي

(16) هذا عجز بيت من الطويل، وهو للأعشى، وصدره: **(تَجانَفُ عَن جُلِّ اليَمامَةِ ناقَتي)**، ديوانه: 89.
(17) البيت من الكامل، وهو لأبي الطيب المتنبي، ديوانه: 49.
(18) أمالي ابن الشجري: 372/2، 373.
(19) البيت من الطويل، وهو لرجل من بني عامر، انظره في: الكتاب لسيبويه:178/1, والمقتضب للمبرد: 105/3؛ والمغني لابن هشام: 654/1؛ وهمع الهوامع للسيوطي: 167/2.

تكلمت زيد) بمعنى تكلمت فيه. وقال الفراء: يجوز حذف (الهاء) و (فيه)، وحكى جواز الوجهين عن سيبويه والأخفش والزجاج[20].

قال ابن الشجري مرجحًا رأي الكسائي وجاعلًا إياه الأقيس عنده: «وقد حذفوا العائد المجرور مع الجارّ...، ومثله في التنزيل: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا}[البقرة:48] التقدير: لا تجزى فيه، كما قال: {وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ}[البقرة:281]، وكذلك تقدّر في الجمل المعطوفة على الأُولى، لأن حكمهنّ حكمها، فالتقدير ولا تقبل منها شفاعة فيه، ولا يؤخذ منها عدل فيه، ولا هم ينصرون فيه. واختلف النحويون في هذا الحرف، فقال الكسائى: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أراد أن الجارّ حذف أولًا، ثم حذف العائد ثانيًا. وقال نحويّ آخر: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا (فيه). وقال أكثر أهل العربية، منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران. والأقيس عندى أن يكون حرف الظرف حذف أولًا، فجعل الظرف مفعولًا به على السعة»[21].

5- جعل المثنى على لفظ الجمع، وبيان علة ذلك

اتفق جمهور النحاة من البصريين والكوفيين على أن كلَّ ما في الجَسد منه شيءٌ واحدٌ لا ينفصل كالرأس، والأنف، واللسان، والظهر، والبطن، والقلب، فإنّك إذا ضممتَ إليه مثلَه فَلفظ الْإِفْرَاد فِي الْمُضَاف أَوْلَى من لفظ التَّثْنِيَة، نحو قولك: "أعجبني وَجْهُكُمَا"، و:"ضربتُ ظَهْرَ الزيدَيْن"، وَلفظ الجمع أَوْلَى من الْإِفْرَاد، وهو الأكثر، نحو قولك: "أعجبني وجُوهُكُمَا"، ومنه قول الله تعالى: {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا}[التحريم:4]، ولكنهم اختلفوا في عِلة جعل الجمع أَوْلَى من الإفراد والتثنية؛ فالبصريون[22] جعلوا

(20) ينظر: الكتاب لسيبويه: 86/1؛ ومعاني القرآن للفراء: 31/1، 32؛ ومعاني القرآن للأخفش: 92/1-94؛ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: 128/1، 129؛ ومشكل إعراب القرآن لمكي أبي طالب: 92/1، 93؛ وشرح التسهيل لابن مالك: 312/3؛ والمغني لابن هشام: 654؛ والتصريح لخالد الأزهري:115/2، 116.

(21) أمالي ابن الشجري: 6/1، 7.

(22) ينظر: الكتاب لسيبويه: 48/2، 49، و: 621/3، 622؛ والأصول في النحو لابن السراج: 34/3؛ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 377/2، 378؛ وخزانة الأدب للبغدادي: 532/7- 535.

علة ذلك هو كون التَّثْنِيَة جمعًا، وجعلوا هَذَا بِمَنْزِلَة قَول الِاثْنَيْنِ: "نَحن فعلنَا ذَاك"، وَ(نحن) إِنَّمَا هُوَ ضميرٌ موضوعٌ لِلْجَمَاعَة، وإنما اختاروا الجمع في هذا فرقًا بين ما كان في البدن منه واحد إذا ضُمَّ إلى مثله من بدن آخر، وبين ما كان في البدن منه اثنان إذا ضُمَّ أحدهما إلى مثله من بدن آخر، يقول القائل: "قَطَعْتُ أَنْفَ الزَّيْدَينِ" وهو أنفٌ مِن هذا وأنفٌ من هذا، ويقول: "قَطَعْتُ أُذُنَي الزَّيْدَينِ" وهو إحدى الأذنين من هذا وإحدى الأذنين من هذا. وقال الفراء[23]: وإنَّما اختير الجَمع عَلَى التثنية لأن أكثر ما تكون عَلَيْهِ الجوارح اثنين فِي الإنسان، كاليدين والرجلين والعينين، فلمّا جرى أكثرُه عَلَى هَذَا ذهب بالواحد منه إِذَا أضيفَ إلى اثنين مذهب التثنية؛ حَمْلًا على الْأَكْثَر، فَإِذا ضُمَّ إِلَى ذَلِك شيءٌ مثلُه كَانَ كَأَنَّهُ أَرْبَعَة، فَأتى بِلَفْظ الْجمع.[24]

قال ابن الشجري موافقًا رأي البصريين والكوفيين: « قال سيبويه: ((وسألته، يعنى الخليل، عن قولهم: ما أحسنَ وجوههما، [فجمعوا وهم يريدون اثنين][25] فقال: لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك، ولكنهم أرادوا أن يفرّقوا بين ما يكون مفردًا، وبين ما يكون شيئًا من شيء))[26]. والقول في تفسير هذه الحكاية: أنهم قالوا: ما أحسنَ وجوه الرجلين، فاستعملوا الجمع موضع الاثنين، كما قال الاثنان: نحن فعلنا، ونحن إنما هو ضمير موضوع للجماعة، وإنما استحسنوا ذلك لما بين التثنية والجمع من التقارب، من حيث كانت التثنية عددًا تَرَكّب من ضمّ واحد إلى واحد، وأول الجمع، وهو الثلاثة، تركّب من ضمّ واحد إلى اثنين، فلذلك قال: "لأن الاثنين جميع"، وقوله: "ولكنهم أرادوا أن يفرّقوا بين ما يكون مفردًا وبين ما يكون شيئًا من شيء" معناه أنهم أعطوا المفرد حقّه من لفظ التثنية، فقالوا في رجل: رجلان، وفي وجه: وجهان، ولم يفعل ذلك أهل اللغة العليا في قولهم: ما أحسن وجوه الرجلين، وذلك أن الوجه المضاف إلى صاحبه إنما هو شيء من شيء، فإذا ثنّيت الثانى منهما علم السامع ضرورة أن الأول لا بدّ من أن يكون

(23) ينظر: معاني القرآن للفراء: 306/1-308.
(24) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 105/1- 108؛ واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: 187/1؛ وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي: 583/2؛ والتصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري: 133/2؛ وخزانة الأدب للبغدادي: 532/7- 535.
(25) زيادة من ابن الشجري غير موجودة عند سيبويه.
(26) الكتاب لسيبويه: 48/2.

وفقه في العدّة، فجمعوا الأول كراهة أن يأتوا بتثنيتين متلاصقتين في مضاف ومضاف إليه، والمتضايفان يجريان مجرى الاسم الواحد، فلمّا كرهوا أن يقولوا: ما أحسنَ وجهَى الرجلين، فيكونوا كأنهم قد جمعوا في اسم واحد بين تثنيتين، غيّروا لفظ التثنية الأُولى بلفظ الجمع؛ إذ العلم محيط بأنه لا يكون للاثنين أكثر من وجهين، فلمّا أمنوا اللبس في وضع الوجوه موضع الوجهين استعملوا أسهل اللفظين. فأمّا ما في الجسد منه اثنان، فتثنيته إذا ثنّيت المضاف إليه واجبة، تقول: فقأت عينيهما، وقطعت أذنيهما، لأنك لو قلت: أعينهما وآذانهما، لالتبس بأنك أوقعت الفعل بالأربع»[27].

6- الفعل (أَحَبَّ) بين التضمين وعدمه

اختلف مفسرو القرآن ومعربوه في توجيههم النصب لـ(حُبّ الخير) في قول الله تعالى: { فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي}[ص:32]؛ قال أبو حيان: وَانْتَصَبَ حُبَّ الْخَيْر، قِيلَ: عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِتَضَمُّنِ (أَحْبَبْتُ) مَعْنَى (آثَرْتُ) قَالَهُ الْفَرَّاءُ[28]. وَقِيلَ: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ التَّشْبِيهِيِّ، أَيْ أَحْبَبْتُ الْخَيْلَ كَحُبِّ الْخَيْرِ، أَيْ حُبًّا مِثْلَ حُبِّ الْخَيْرِ. وَقِيلَ: عُدِّيَ بِـ(عَنْ) فَضمنَ مَعْنَى فِعْلٍ يَتَعَدَّى بِهَا، أَيْ أَنَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي، أَوْ جَعَلْتُ حُبَّ الْخَيْرِ مُغْنِيًا عَنْ ذِكْرِ رَبِّي»[29].

وقال ابن الشجري رافضًا أحد الآراء ومجيزًا لرأيينِ آخرينِ أحدهما رأي الفراء في صدد تناوله لهذه الآية الكريمة:« وظاهر لفظ قوله تعالى: {أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ}[ص:32] أن انتصاب {حُبَّ الْخَيْرِ} على المصدر، وليس كذلك؛ لأنه لم يخبر أنه أحبّ حبًّا مثل حبِّ الخير، كما قال تعالى: {فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ}[الواقعة:55]، أي شربًا مثل شرب الهيم، وكقولك: ضربته ضرب الأمير اللّصَّ، أي ضربًا مثل ضرب الأمير اللصّ، لأنه لو أراد هذا لأخرج الخيل عن أن تكون من الخير؛ إذ التقدير: أحببت الخيل حبًّا مثل حبِّ

(27) أمالي ابن الشجري: 17/1، 18.
(28) معانى القرآن للفراء: 405/2.
(29) البحر المحيط لأبي حيان: 154/9.

الخير، وإذا كان هذا القياس ظاهر الفساد كما ترى، كان انتصاب {حُبَّ الْخَيْرِ} على وجهين: **أحدهما:** أن يكون مفعولًا به، والمعنى آثرت حبَّ الخير، لأنك إذا أحببت الشيء فأنت مؤثر له، وهذا قول الفراء والزجّاج،... وقوله: {عَنْ ذِكْرِ رَبِّي} إن شئت علّقته بالمعنى الذى حملت {أَحْبَبْتُ} عليه وجعلت «عن» نائبة مناب «على»، كما قال تعالى: {وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّما يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ}[محمد:38]، أي على نفسه، فكأنه قيل: آثرت حبّ الخير على ذكر ربّى، وإن شئت علّقت «عن» بحال محذوفة تقديرها: آثرت حبَّ الخير غافلًا عن ذكر ربى، أو منصرفًا عن ذكر ربّى، **والوجه الآخر:** أن يكون {أَحْبَبْتُ} من قولهم: أحبّ البعير: إذا وقف فلم ينبعث، والإحباب في الإبل كالحران في ذوات الحافر،...فيكون انتصاب {حُبَّ الْخَيْرِ} على أنه مفعول له، و"عن" متعلّقة بمعنى أحببت؛ لأنه بمعنى تثبّطت، وهذا القول عن أبى عبيدة، حكاه عنه علىّ بن عيسى الرّمانى»[30].

7- مجيء الكلام مقلوبًا

لقد ورد عن العرب تراكيب واستعمالات قُلِبَ الكلامُ فيها عن الحد الذي ينبغي أن يكون عليه، وهو من فنون كلامهم، وقد كثر هذا في الشعر، وقَلَّ في النثر مقارنة بالشعر؛ قال ابن عصفور: « القلب مقيس في الشعر بلا خلاف لكثرة مجيئه فيه، وقد جاء أيضًا في الكلام، حكى أبو زيد[31]: إذا طلعت الجوزاءُ انتصب العودُ في الحرباء. يريد: انتصب الحرباءُ في العود. وحكى أبو الحسن الأخفش: عرضت الناقةَ على الحوض، وعرضتها على الماء، يراد بذلك: عرضت الماءَ والحوضَ عليها. وحكى أيضًا من كلامهم: أدخلت القلنسوة في رأسي، يريدون: أدخلت رأسي في القلنسوة. إلا أن ذلك لم يكثر في الكلام كثرته في الشعر، فلم يجز لذلك القياس عليه»[32]. وقد ذهب أبو العباس ثعلب من الكوفيين هذا المذهب فخرَّج عليه قول الله تعالى: {ثُمَّ فِي

(30) أمالي ابن الشجري: 87/1، 88.
(31) النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري: 409.
(32) ضرائر الشعر لابن عصفور: 271. وينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب (كتاب الشعر)، لأبي علي الفارسي: 105؛ والمغني لابن هشام: 911-913.

سِلْسِلَةٍ ذَرْعُها سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ}[الحاقة:32]، فقال: هذا من المقلوب، وتقديره: اسلكوا فيه سلسلةً[33].

وقد سبقه الفراء إلى هذا القول[34].

وقد سلك ابن الشجري مسلك الفراء وثعلب في وجود ظاهرة القلب في كلام العرب؛ فقال: «ومن المقلوب قول كعب بن زهير:

كَأَنَّ أَوْبَ ذِرَاعَيْهَا إِذَا عَرِقَتْ وَقَدْ تَلَفَّعَ بِالْقُورِ الْعَسَاقِيلُ[35]

القور: جمع قارة، وهى الجبيل الصغير. والعساقيل: اسم لأوائل السّراب، جاء بلفظ الجمع، ولا واحد له من لفظه. والتّلفّع: الاشتمال والتّجلّل، وقال: (تلفّع بالقور العساقيل) وإنما المعنى: تلفّع القورُ بالعساقيل. وقال أبو العباس ثعلب، في قوله تعالى: {ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُها سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ}[الحاقة:32]: هذا من المقلوب، وتقديره: اسلكوا فيه سلسلة»[36].

8- (إمّا) بين إفادة التخيير والشرطية

اختلف النحاة في الإفادة الموجودة في (إمّا) في نحو قوله تعالى: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمّا شَاكِرًا وَإِمّا كَفُورًا}[الإنسان:3]؛ فذهب البصريون ومن تبعهم إلى القول بأنها تفيد التخيير، فالمعنى: إنا هديناه السبيل وخيرناه[37]، وقيل: إنها تفيد التفصيل أو التفريق[38]، وذهب الفراء إلى أن (إمّا) هاهنا هى الشرطية، فقال: "يَقُولُ: هديناه: عرّفناه السبيل، شكر أو كفر، و(إما) هاهنا تكون جزاء، أي: إن شكر وإن كفر[39]".

(33) ينظر: المغني لابن هشام: 913. وروي هذا المعنى عن مقاتل، انظر: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): 272/18.
(34) معاني القرآن للفراء: 182/3.
(35) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير، من قصيدته الشهيرة (بانت سعاد)، ديوانه: 16.
(36) أمالي ابن الشجري: 136/2، 137.
(37) ينظر: المقتضب للمبرد: 11/1، 28/2، 29؛ معانى القرآن للزجاج: 5/ 257؛ والأزهية للهروي: 140.
(38) ينظر: الجنى الداني للمرادي: 530؛ وشرح التسهيل لابن مالك: 365/3؛ والمغني لابن هشام: 86؛ وهمع الهوامع للسيوطي: 208/3.
(39) معاني القرآن للفراء: 214/3.

وقد أجاز ابن الشجري رأي الكوفيين وصدَّ عنه اعتراضات مكي بن أبي طالب، بالإضافة إلى اعتماده رأي البصريين؛ فقال: « واختلفوا في قوله تعالى: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمّا شاكِرًا وَإِمّا كَفُورًا}[الإنسان:3]، فذهب البصريّون إلى أنها للتخيير، فانتصاب (شاكرًا وكفورًا) على الحال،... وأجاز الكوفيّون أن تكون (إمّا) هاهنا هى الشرطية، والفرّاء قطع بأنها هى، فقال: معناه: إنّا هديناه السّبيل، إن شكر وإن كفر. وقال مكيّ بن أبى طالب المغربىّ في مشكل إعراب القرآن(40): أجاز الكوفيّون في قوله تعالى: {إِنّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ إِمّا شاكِرًا وَإِمّا كَفُورًا} أن تكون (إمّا) إن الشرطيّة، زيدت عليها (ما) قال: ولا يجوز هذا عند البصريّين؛ لأن (إن) الشرطيّة لا تدخل على الأسماء إلا أن تضمر بعد (إن) فعلًا، وذلك في نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اِسْتَجارَكَ}[التوبة:6]، أضمر "استجارك" بعد (إن) ودلّ عليه الثانى، فحسن لذلك حذفه، ولا يحسن إضمار فعل بعد (إن) هاهنا؛ لأنه يلزم رفع "شاكر" بذلك الفعل، وأيضًا فإنه لا دليل على ذلك الفعل المضمر في الكلام. انتهى كلامه. **وهذا القول منه ليس بصحيح**؛ لأن النحويّين يضمرون بعد (إن) الشرطيّة فعلًا يفسّره ما بعده؛ لأنه من لفظه، فيرتفع الاسم بعد (إن) بكونه فاعلًا لذلك المضمر، كقولك: إن زيد زارنى أكرمته، تريد: إن زارنى زيد، وكذلك: إن زيد حضر حادثته، تريد: إن حضر زيد، وكقوله تعالى: {إِنِ اِمْرُؤٌ هَلَكَ}[النساء:176]، {وَإِنِ اِمْرَأَةٌ خافَتْ}[النساء:128]، {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اِسْتَجارَكَ}[التوبة:6]، هذه الأسماء ترتفع بأفعال مقدّرة، وهذه الظاهرة مفسّرة لها، وكما يضمرون بعد حرف الشرط أفعالًا ترفع الاسم بأنه فاعل كذلك يضمرون بعده أفعالًا تنصب الاسم بأنه مفعول، كقولك: إن زيدًا أكرمته نفعك، تريد: إن أكرمت زيدًا، ... وإذا عرفت هذا فليس يلزم {شاكِرًا} أن يرتفع في قول من قال إنّ (إمّا) شرطيّة. وقوله: لا دليل على الفعل المضمر في الكلام، يعنى في قوله: {إِمّا شاكِرًا وَإِمّا كَفُورًا} قول بعيد من معرفة الإضمار في مثل هذا الكلام؛ لأنّ المضمر هاهنا فعل تشهد بإضماره القلوب، وهو (كان) وذلك أنّ سيبويه لا يرى

(40) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب: 782/2.

إضمار (كان) إلاّ في مثل هذا المكان، كقولك: أنا أزورك إن قريبًا وإن بعيدًا، تريد: إن كنت قريبًا وإن كنت بعيدًا،... وكذلك التقدير: هديناه السّبيلَ إن كان شاكرًا، وإن كان كفورًا، وإضمار الفعل بعد حرف الشرط مخصوص به (إن)»[41].

9- مجيء (إمّا) غير مكررة بمعنى (أو)

ذهب جمهور نحاة البصرة[42] إلى أن (إمّا) لا تأتي إلا مكررة، وأجاز الفراء[43] من الكوفيين أن تأتي مفردة غير مكررة، وأن تجري مجرى (أو)؛ قال المرادي في صدد الحديث عن (إمّا) وذِكْرِ الفروق بينها وبين (أو): «(إما) لا بد من تكرارها، في الغالب، بخلاف (أو) فإنها لا تكرر،... وقد يستغنى عن [إمّا] الثانية بـ(أو)، كقراءة من قرأ: {وَإِنَّا أَوْ إِيّاكُم لَإِمّا عَلَى هُدى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِين}[44]. وهو في الشعر كثير، كقول الشاعر:

وَقَدْ شَفَّنِي أَن لا يَزَالَ يَرُوعُنِي خَيَالُك إِمّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِيَا[45]

وقد يستغنى عنها أيضًا بـ(إن) الشرطية مع (لا) النافية،... ونص النحاس على أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرار. وأجاز الفراء ألا تكرر، وأن تجرى مجرى (أو)، وقال الفراء: يقولون: عبد الله يقوم وإما يقعد»[46].

(41) أمالي ابن الشجري : 128/3-130.
(42) ينظر: الجمل في النحو للخليل بن أحمد: 327؛ والمقتضب للمبرد: 28/3، 29.
(43) معاني القرآن للفراء: 389/1، 390.
(44) الآية: 24 من سورة سبأ، وهذه قراءة أُبَيّ بن كعب، انظر: معاني القرآن للفراء: 390/1؛ والكشاف للزمخشري: 582/3؛ وروح المعاني للألوسي: 314/11.
(45) البيت من الطويل، وجاء منسوبًا للأخطل، ولم أجده في ديوانه، انظره في: شرح التسهيل لابن مالك: 366/3؛ وارتشاف الضرب لأبي حيان: 1992/4؛ وهمع الهوامع للسيوطي: 210/3.
(46) الجنى الداني للمرادي: 531، 532. وينظر: معاني القرآن للفراء: 389/1، 390؛ والأزهية للهروي: 140-142؛ وشرح التسهيل لابن مالك: 366/3؛ وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي: 1992، 1993؛ والمغني لابن هشام: 86، 87؛ وشرح الأشموني: 385/2 ،386.

وقد أجاز ابن الشجري رأي الفراء ولم يعارضه؛ فقال في صدد حديثه عن (إمّا): « وقد أجازوا أن تأتى بها غير مكرّرة، وذلك إذا كان في الكلام عوض من تكريرها، كقولك: إمّا أن تكلّمنى كلامًا جميلًا وإلاّ فاسكت، المعنى: وإمّا أن تسكت، واستشهدوا بقول المثقّب العبدىّ:

فَإِمّا أَنْ تَكُونَ أَخِى بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي

وَإِلاّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِى(47)

وقال الفرّاء: قد أفردت العرب (إمّا) من غير أن تذكر (إمّا) سابقة، وهى تعنى بها (أو) وأنشد:

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَم عَهْدُها وَإِمّا بِأَمْواتٍ أَلَمَّ خَيَالُها(48)

أراد: أو بأموات»(49).

10- مجيء (ثُمَّ) زائدة

قال ابن هشام: «ثمَّ- وَيُقَال فِيهَا فَم كَقَوْلِهِم فِي جدث جدف- حرف عطف يَقْتَضِي ثَلَاثَة أُمُور: التَّشْرِيك فِي الحكم وَالتَّرْتِيب والمهلة، وَفِي كل مِنْهَا خلاف، فَأَما التَّشْرِيك فَزعم الْأَخْفَش والكوفيون أَنه قد يتَخَلَّف؛ وَذَلِكَ بِأَن تقع زَائِدَة فَلَا تكون عاطفة الْبَتَّةَ، وحملوا على ذَلِك قَوْله تَعَالَى: {حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِم الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِم أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثمَّ تَابَ عَلَيْهِم}[التوبة:118]، وَقَول زُهَيْر:

أَرَانِى إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا(50)

وَخرجت الْآيَة على تَقْدِير الْجَواب وَالْبَيْت على زِيَادَة الْفَاء»(51).

(47) البيتان من الوافر ، وهما للمثقّب العبدي، ديوانه 211، 212.
(48) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، ديوانه: 424، وقد نُسب لذى الرُّمَّة، ديوانه: 241.
(49) أمالي ابن الشجري : 126/3، 127.
(50) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: 76، ورواية الديوان (وإنَّي) بدلًا من (وثُمّ).
(51) المغني لابن هشام: 158/1، 159. وينظر: شرح الكافية لابن مالك: 1258/3؛ وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي: 1989/4؛ وشرح الأشموني: 266/1.

وقد ذهب ابن الشجري مذهب الكوفيين في صدد الحديث عن الفاء؛ فقال: « وأقول: إنها زائدة لا محالة في قوله تعالى: {وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ*وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ}[المدثر:4،5]؛ لأنك إن لم تحكم بزيادتها أدّى ذلك إلى دخول الواو العاطفة عليها وهى عاطفة، وكذلك (ثمّ) زائدة في قول زهير:

أَرَانِى إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا»[52].

11- دخول (رُبّ) على الضمير، وأحكام هذا الضمير

قال خالد الأزهري: «وقد تدخل (رُبّ) في الكلام"النثر"على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى، من إفراد وتذكير وفروعهما، كقولك: "رُبَّه رَجُلًا"، و"رُبَّه رَجُلَينِ"، و"رُبَّه رِجَالًا"، و"رُبَّه امرأةً"، و"رُبَّه امرأتينِ"، و"رُبَّه نساءً"، كل ذلك بإفراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد، قال الشاعر:

رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا[53]

فأتى بالضمير مفردًا، مفسرًا بتمييز مجموع مطابق للمعنى، وهو فتية، هذا مذهب البصريين[54]، وحكى الكوفيون[55] جواز مطابقته لفظًا نحو: "رُبَّها امرأةً"، و"رُبَّهما رَجُلَينِ"، و"رُبَّهم رِجالًا"، و"رُبَّهن نساءً"»[56].

وقد نقل ابن الشجري رأي الكوفيين دون اعتراض منه،- وعَدَّ الباحثُ مثلَ هذه الآراء المسكوت عن التعقيب فيها قناعة منه باحتمال جوازها-؛ فقال في صدد حديثه عن (رُبّ) وأحكامها: « ومن أحكامها: أنها

(52) أمالي ابن الشجري: 90/3.
(53) البيت من الخفيف، وقد جاء بلا نسبة، انظره في: الأزهية للهروي: 261؛ والارتشاف لأبي حيان الأندلسي: 1747؛ وشرح التسهيل لابن مالك: 184/3؛ والمغني لابن هشام: 638؛ وشرح الأشموني: 412/1؛ والتصريح بمضون التوضيح لخالد الأزهري: 635/1؛ وهمع الهوامع للسيوطي: 435/2.
(54) انظر: الكتاب لسيبويه: 175/2، 176؛ والأصول في النحو لابن السراج: 419/1؛ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/3، 11؛ والأزهية للهروي: 261؛ والارتشاف لأبي حيان الأندلسي: 1747، 1748.
(55) انظر: الأزهية للهروي: 261؛ والارتشاف لأبي حيان الأندلسي: 1747، 1748.
(56) التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري: 635/1، 636.

تدخل على الضمير قبل الذِّكر، على شريطة التفسير بنكرة منصوبة، كقولهم: ربّه رجلًا جاءنى، ومعنى ربّه رجلًا: ربّ رجل، وليست الهاء بضمير شيء جرى ذكره، ولو كانت ضمير شيء جرى ذكره لكانت معرفة، ولم يجز أن تلي ربّ، ولكنها ضمير مبهم، فأشبه بإبهامه النّكرات؛ لأنّك إذا قلت: ربّه، احتاج إلى أن تفسّره، فضارع النّكرات؛ إذ كان لا يخصّ، كما أنّ النكرة لا تخصّ، وهذا الضمير لا يثنَّى عند البصريّين ولا يجمع ولا يؤنّث؛ لأنه ضمير مجهول، يعتمد فيه على التفسير، فيغنى تفسيره عن تثنيته وجمعه، وأجاز فيه الكوفيّون التثنية والجمع والتأنيث»[57].

12- مجيء (لا) اسمًا بمعنى (غير)

تأتي **"لا"** معترضة بين الجار والمجرور، نحو: "جئت بلا زاد"، و: "غضبت مِن لا شيء". وقد اختلف النحاة في نوع **"لا"** هذه؛ فقال الكوفيون في نحو: "جئت بلا زاد" هي اسم بمعنى (غير) دخل عليه حرف الجر، وما بعدها مخفوض بالإضافة، وقال البصريون[58]: هي حرف زائد، والعامل في المجرور الذي بعدها هو حرف الجرّ، تخطّى "لا" إلى العمل فيما بعدها، والمراد بالزيادة وقوعها بين شيئين متطالبين؛ فلا يصح إسقاطها من حيث المعنى[59].

وقد أجاز ابن الشجري رأي الكوفيين؛ فقال في صدد الحديث عن استعمالات (لا):«وقد استعملت العرب بعض الحروف أسماء، وذلك على ضروب، فمنها ما حكته فأقرّته على لفظه، ومنها ما حكته وغيّرت معناه...، واستعمال الحرف اسما بلفظه أقيس؛ لأنك تنزّله منزلة الاسم المبني،... وذهب بعض الكوفيّين في

(57) أمالي ابن الشجري : 47/3.
(58) انظر: الكتاب لسيبويه: 302/2-305؛ والمقتضب للمبرد: 358/4، 359؛ والأصول في النحو لابن السراج: 380/1.
(59) ينظر: الجنى الداني للمرادي: 300، 301؛ ومغني اللبيب لابن هشام: 322/1؛ والتصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري: 338/1.

قولهم: "غضبت من لا شيء"، وخرجت بلا زاد، يريدون: من غير شيء، وبغير زاد، إلى أن "لا" في هذا النحو اسم؛ لدخول الخافض عليها، وقيامها مقام "غير"...، ومذهب البصريّين أنّ العامل في المجرور من قولهم: "غضبت من لا شيء" ونحوه هو الجارّ، تخطّى "لا" إلى العمل فيما بعدها، وأنّ "لا" حرف وإن أدّت معنى "غير"»[60].

13- حذف (لا) في غير القسم

اتفق جمهور النحاة على جواز حذف (لا) في أسلوب القسم، قال سيبويه في باب الأفعال، في القسم: «وقد يجوز لك- وهو من كلام العرب- أن تحذف (لا) وأنت تريد معناها، وذلك قولك: واللَّه أفعل ذلك أبدًا، تريد: واللَّه لا أفعل ذلك أبدًا»[61].

ومنه قول لقيط بن زُرارة:

فَحَالِف فَلَا وَاللهِ تَهْبِط تَلْعَةً مِن الأرضِ إلّا أَنْتَ للذُّلّ عَارفُ[62]

الشاهد فيه أنه حذف (لا) من جواب اليمينْ وهو يريدها؛ لأن حكمها باقٍ في الكلام، يريد: فلا والله لا تهبطُ تَلعة.

(60) أمالي ابن الشجري: 539/2، 540.
(61) الكتاب لسيبويه: 105/3.
(62) البيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه، انظره في: الكتاب لسيبويه: 105/3؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 132/2.

ولكنهم اختلفوا في جواز حذف (لا) في غير القسم، وعليه فقد اختلفوا في توجيه عدة مواضع من كتاب الله تعالى، منها قوله تعالى: {يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا}[النساء:176] ومنها: {يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا ما جاءَنا مِنْ بَشِيرٍ}[المائدة:19]، ومنها: {أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلى شَهِدْنا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيامَةِ إِنّا كُنّا عَنْ هذا غافِلِينَ}[الأعراف:172]، وغيرها كثير على هذا النحو، وأضافوا إلى ذلك قول عمرو بن كلثوم:

نَزَلْتُم مَنْزِلَ الأَضْيافِ مِنّا فَعَجّلْنَا القِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا(63)

فمذهب البصريين أن ذلك على حذف مضاف، أي: كراهة أن تضلوا، أو: مخافة أن تضلوا، فلا يجيزون إضمار (لا). ومذهب الكوفيين أنه على حذف (لا)، أي: ألا تضلوا، أو: لئلا تضلوا)»(64).

وقد نقل ابن الشجري جميع الوجوه المحتملة في هذا الصدد ومنها قول الكوفيين؛ فقال: «اختلف النحويّون في مواضع من كتاب الله، منها قوله: {يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا}[النساء:176]...، فقال الكسائيّ والفرّاء: يبيّن الله لكم لئلاّ تضلّوا، وقال أبو العباس المبرّد: بل المعنى: كراهة أن تضلّوا، وكذلك قوله: {يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللهِ رَبِّكُمْ}[الممتحنة:1]، قال الكوفيان- يعني الكسائي والفراء-: معناه لئلاّ تؤمنوا بالله،...، وقال عليّ بن عيسى الرّمّانيّ: إن التقديرين في قوله تعالى: {يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا} واقعان موقعهما؛ لأنّ البيان لا يكون طريقًا إلى الضّلال، فمن حذف "لا" فحذفها للدّلالة عليها، كما حذفت للدّلالة عليها من جواب القسم، في نحو: والله أقوم، أي لا أقوم»(65).

14- (ما) بين المصدرية والاستفهام

(63) البيت من الوافر، وهو من معلقة عمرو بن كلثوم، ديوانه: 73.
(64) ينظر: معانى القرآن للفراء: 297/1؛ ومعاني القرآن للنحاس: 234/2، 244؛ ومعانى القرآن للزجاج: 136،137/2؛ والجنى الداني للمرادي: 224، 225؛ والمغنى لابن هشام: 55.
(65) أمالي ابن الشجري: 160/3، 161.

لا خلاف بين جمهور النحاة في جواز مجيء (ما) مصدرية أو استفهامية، ولكن هناك مواضع تنوعت فيها آراء النحاة في تفسيرهم لـ(ما) وكذلك مفسرو القرآن ومعربوه؛ فمنهم من وجهها على الاستفهام، ومنهم من وجهها على المصدرية. ومن ذلك قَوْلُهُ تَعَالَى: { قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ*بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي}[يس:26، 27]: ففِي "مَا" ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ؛ أَحَدُهَا: مَصْدَرِيَّةٌ؛ أَيْ بِغُفْرَانِهِ. وَالثَّانِي: بِمَعْنَى الَّذِي؛ أَيْ بِالذَّنْبِ الَّذِي غَفَرَهُ. وَالثَّالِثُ: اسْتِفْهَامٌ عَلَى التَّعْظِيمِ[66].

وقد رجح ابن الشجري رأي الكسائي في توجيه (ما) في قوله تعالى: {قالَ يا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ* بِما غَفَرَ لِي رَبِّي}[يس:26، 27]؛ فقال: قال الكسائيّ: معناه بمغفرة ربِّي، وذهب أهل التفسير إلى أن المعنى: بأيّ شيء غفر لي ربِّي؟ جعلوا "ما" استفهامًا[67]، واحتجّ الكسائيّ بأنها لو كانت استفهامًا لحذفت ألفها لاتّصالها بحرف الخفض»[68].

وهذه المسألة ليست من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، ولكنها مما وافق فيه ابنُ الشجريِّ رأيَ الكسائيِّ الكوفي في توجيه الآية القرآنية على كون (ما) مصدرية وليست استفهامية.

15- نوع (ما) الداخلة على (رُبّ)

تدخل (ما) على بعض الحروف فتكفها عن عملها، ومن هذه الحروف **"رُبّ"**، فإذا كُفّت وقع بعدها الفعل والمعرفة، وقد اختلف النحويون في نوع (ما) الداخلة على (رُبّ) في نحو قوله تعالى: { رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ }[الحجر:2]؛ فقال الكوفيّون: "ما" هنا اسم بمعنى شيء، وقال البصريّون: "ما" كافّة[69].

(66) التبيان في إعراب القرآن للعكبري: 1080/2.
(67) ينظر: معانى القرآن للفراء: 2/ 374؛ ومعاني القرآن للزجاج: 283/4؛ ومشكل إعراب القرآن لمكي أبي طالب: 601/2؛ والبرهان في علوم القرآن للزركشي: 403/4.
(68) أمالي ابن الشجري: 557/2. قال الطناحي في حاشية الأمالي: وقد تحدث ابن الشجرى في أول المجلس عن حذف ألف «ما» إذا اتصل بها حرف الجرّ.
(69) ينظر: المقتصب للمبرد: 55/2؛ والأصول في النحو لابن السراج: 419/1، 420؛ وشرح التسهيل لابن مالك: 172/3، 174؛ والجنى الداني للمرادي: 455، 456؛ والمغني لابن هشام: 182، 183.

قال ابن الشجري ذاكرًا كل الآراء المحتملة في هذا الصدد، وفيها رأي الكوفيين: «واعلم أن وقوع "ما" بعد "ربّ" على ثلاثة أوجه، **أحدها**: أن تكون كافّة، زيدت ليصلح وقوع الفعل والمعرفة بعدها، **والثانى**: أنها تكون بعد "ربّ" بمعنى شيء، وقد قدّمت الاستشهاد على ذلك، بقوله:

رُبَّما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لهُ فَرْجَةٌ كحَلّ العِقال[70]

أراد: رُبَّ شيء تكرهه النفوس. **والثالث**: وقوعها بعدها زائدة لغوًا، فلا تمنعها من العمل، كقولك: ربّما رجلٍ عالمٍ لقيته، قال عدىّ بن الرّعلاء الغسّانىّ:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيْلٍ دُوْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَء[71]»[72].

النتائج

1- هناك فرقٌ واضحٌ بين المذهب النحوي والنزعة المذهبية؛ وذلك لكون المذهب هو المنهج المتبع في دراسة المسائل وتناول الآراء، والنزعة هي الصورة الناتجة عن هذا المنهج؛ وعليه يمكن القول بأن المذهب البغدادي هو منهج نحوي جديد قائم على الانتخاب والترجيح بين آراء نحاة البصرة والكوفة معًا، إلا أنه قد غلبت عليه نزعةُ الميل إلى آراء البصريين.

2- يُعَدُّ ابنُ الشجري واحدًا من أبرز علماء المدرسة البغدادية في القرن السادس الهجري؛ وذلك لاعتماده على منهج الانتخاب والاختيار بين آراء نحاة البصرة والكوفة.

3- قد غلبت على ابن الشجري النزعة البصرية؛ وذلك لكثرة ترجيحاته واختياراته لآراء نحاة البصرة مقارنة بترجيحاته لآراء الكوفيين.

(70) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت، شرح ديوانه: 63.
(71) البيت من الخفيف، انظره في: الأصمعيّات للأصمعي: 152؛ والجنى الدّاني للمرادي: 456؛ والمغني لابن هشام: 183؛ وهمع الهوامع للسيوطي: 475/2؛ وخزانة الأدب للبغدادي: 582/9.
(72) أمالي ابن الشجري : 566/2.

4- على الرغم من غلبة النزعة البصرية على ابن الشجري إلا أنه لم يمتنع عن الأخذ بآراء الكوفيين وترجيحها وإجازتها في أحيان ليست بالقليلة.

5- يغلب على منهج ابن الشجري الاعتماد على شواهد القرآن الكريم.

6- اعتمد ابن الشجري كثيرًا على إعمال القياس وإجراء العلة.